



البروتوكول الخاص بالتلوث البحري الناجم
عن استكشاف و استغلال الجرف القاري

**Protocol concerning Marine Pollution
resulting from Exploration and
Exploitation of the Continental Shelf**

«بروتكل راجع به آلودگی دریائی ناشی از
اکتشاف و استخراج ازفلات قاره»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

البروتوكول الخاص بالتلوث البحري الناجم
عن استكشاف واستغلال الجرف القاري

**Protocol concerning Marine Pollution
resulting from Exploration and
Exploitation of the Continental Shelf**

«پروتکل راجع به آلودگی دریائی ناشی از»
«اکتشاف واستخراج ازفلات قاره»

CONTENTS

	Page
Introduction	5
Protocol concerning Marine Pollution resulting from Exploration and Exploitation of the Continental Shelf (Arabic text)	7
Protocol concerning Marine Pollution resulting from Exploration and Exploitation of the Continental Shelf (English text)	42
Protocol concerning Marine Pollution resulting from Exploration and Exploitation of the Continental Shelf (Persian text)	43

INTRODUCTION

Due to technological advancement in the field of exploration and exploitation of the sea-bed and sub-soil of the continental shelf for mineral resources, the environment of the Sea Area suffers from pollution. Offshore operations such as dredging, pipelines, drilling activities, etc. create a lot of environmental problems which disturb the marine environment in many ways. In order to prevent/minimize pollution of the marine environment from such sources, and in implementation of Articles III (b) and VII of the Kuwait Regional Convention for Co-operation on the Protection of the Marine Environment from Pollution, the ROPME Council acknowledged the necessity to develop a Protocol concerning marine pollution resulting from exploration and exploitation of the bed of the territorial sea and its subsoil and the continental shelf.

In accordance with the Council decision 4.9.2.5 (Fourth Meeting of ROPME Council - April 1985), the ROPME Secretariat contracted a Consultant in July 1985 to prepare a Draft Protocol which was reviewed from time to time by Member States and comments submitted to the Secretariat for further detailed deliberations at the legal/technical meetings. The Secretariat convened four legal/technical meetings (February 1986, April 1987, February and December 1988) at which the Articles of the Draft Protocol were deliberated thoroughly by legal/technical experts from ROPME Member States, as well as Regional and International Organizations, and the pre-final texts of the Protocol were forwarded to Member States for comments and formalization. Accordingly, in conformity with Article XIX of the Convention, a Meeting of the Plenipotentiaries of the Contracting States was convened on 28-29 March 1989 at which a Drafting Committee prepared the final texts of the Protocol in English, Arabic and Persian languages which were signed by the Plenipotentiaries on 29 March 1989.

The present Protocol is to be supplementary to the Kuwait Regional Convention, and to operate alongside the existing Protocol concerning Regional Co-operation in Combating Pollution by Oil and other Harmful Substances in Cases of Emergency. Reference is also made to other relevant obligations under relevant International

Conventions, in particular the United Nations Convention on the Law of the Sea (1982), so as to acknowledge those obligations and to make it clear that there is to be neither derogation from nor conflict with them.

The Protocol, which consists of fifteen Articles, is designed to provide protection as can reasonably be given against marine pollution resulting from exploration and exploitation of the Continental Shelf. Many of the regulations embodied in the Protocol are already in force in individual ROPME Member States. They are nevertheless included in the Protocol to ensure that they become continuing obligation for all the States, and that there should be comprehensive protection through out the Sea Area at least by the minimum agreed standards.

It is worth mentioning that this Protocol is considered a great achievement for ROPME and the Region, and it will be strengthened by prompt ratification by Member States in accordance with Article XV of the Protocol.

Kuwait, June 1989

Dr. Badria Al-Awadi
Co-ordinator (Tech. & Admin.)

البروتوكول الخاص بالتلوث البحري الناجم
عن استكشاف واستغلال بحرف القاري

ان الدول المتعاقدة:

بصفتها أطرافاً في اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث (المشار إليها فيما بعد بـ «الاتفاقية») وفي البروتوكول الخاص بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة ،

وإذ تأخذ علماً بما ورد في المواد (٧٦ و١٩٧ و٢٠٨) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ ،

وإذ تدرك الخطر المحدق بالبيئة البحرية وصحة الإنسان من التلوث الناشئ من استكشاف واستغلال الجرف القاري، والمشكلات الخطيرة الناتجة عن ذلك في المنطقة البحرية الواقعة تحت ولايتها الوطنية ،

وإذ تدرك الحاجة إلى اتخاذ تدابير أخرى أكثر دقة لمنع، والحد من التلوث البحري الناجم عن استكشاف واستغلال موارد قاع البحر وباطن أرضه،

وإذ تعي التزاماتها الحالية بموجب القانون الدولي ،

وإذ تحدها الرغبة في تنفيذ الفقرة (ب) من المادة الثالثة، والمادة السابعة والمادة التاسعة عشر من «الاتفاقية».

قد اتفقت على مايلي:-

المادة الأولى

لأغراض هذا البروتوكول:-

١ - «المركز» يعني مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية المنشأ بموجب الفقرة (١) من المادة الثالثة من «البروتوكول الخاص

بالتعاون الاقليمي في مكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة
الاخري في الحالات الطارئة».

٢ - «سلطة اصدار الشهادات» تعني أي شخص أو مجموعة من
الأشخاص المخولين من قبل الدولة المتعاقدة باصدار شهادة
السلامة والمطابقة لهذا الغرض.

٣ - «خطة استعمال المواد الكيماوية» تعني الخطة التي اعدھا
المشغل لمرفق بحري وتتضمن مايلي:-

- أ) المواد الكيماوية التي ينوي استعمالها في عملياته.
ب) الغرض او الاغراض التي من اجلها ينوي استعمال المواد
الكيماوية.
ج) الحد الأعلى من التركيزات القصوى للمواد الكيماوية التي
ينوي استعمالها ضمن اية مواد اخرى، والحد الأعلى لكميات
المواد الكيماوية التي ينوي استعمالها في اية فترة معينة.
د) المنطقة التي يحتمل ان تتسرب المواد الكيماوية منها الى
البيئة البحرية.

وفي حالة عدم قيام خطر معروف من تسرب مادة كيميائية
الى البيئة البحرية فلا ضرورة او حاجة لتضمينها في خطته.

٤ - «السلطة المختصة» تعني أية ادارة حكومية أو وكالة أو أية
سلطة أخرى في الدولة المتعاقدة يتم تسميتها لممارسة السلطة أو
القيام بالمهام المشار اليها في البروتوكول و يتم تبليغ المنظمة
رسميا بذلك.

٥ - «الدولة المتعاقدة» تعني أية دولة أصبحت طرفا في هذا
البروتوكول.

٦ - «الاتفاقية» تعني اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث.

٧ - «المجلس» يعني جهاز المنظمة الذي يضم الدول المتعاقدة والمنشأ طبقاً للفقرة (ب - ١) من المادة السادسة عشرة من الاتفاقية.

٨ - «القمامة» تعني فضلات المطابخ والمنازل والمخلفات والنفايات الصلبة غير التي ورد حكم بشأنها في مادة أخرى من مواد هذا البروتوكول عدا المادة الثانية عشرة.

٩ - «القواعد التوجيهية» تعني فقط القواعد التوجيهية وأية تعديلات عليها، الصادرة عن المنظمة والمعتمدة في كل حالة من قبل المجلس.

١٠ - «الترخيص» يعني الرخصة أو الأجازة بما في ذلك اجازة العمل أو التفويض الصادر رسمياً بموجب سلطة الدولة المتعاقدة للقيام بعملية بحرية.

١١ - «التلوث البحري» يعني المعنى المنصوص عليه في الفقرة (أ) من المادة الأولى من الاتفاقية.

١٢ - «منشأة بحرية» تعني أي هيكل أو مصنع أو سفينة سواء أكانت عائمة أو ثابتة في قاع البحر أو تحت قاع البحر، وموضوعة في موقع في منطقة البروتوكول (المعرفة في الفقرة ١٦ من هذه المادة) لغرض العمليات البحرية بما في ذلك أية ناقلة راسية بصورة وقتية ومستخدمة لأغراض التخزين المؤقت للزيت وأية وحدة لمعالجة أو تخزين أو استعادة السيطرة على تدفق الزيت الخام، ولأغراض إصدار الشهادة بموجب المادة السادسة، فإن المنشأة تشمل أي جزء مكمل للهيكل أو المصنع أو المعدات أو

السفينة وأي جهاز رفع أو نظام سلامة متصل بها وأي جزء آخر أو معدات محددة من قبل الدولة المتعاقدة كجزء من المنشأة.

١٣ - «العمليات البحرية» تعني أية عمليات تدار في منطقة البروتوكول لأغراض استكشاف الزيت أو الغاز الطبيعي أو لغرض استغلال تلك الموارد بما في ذلك أية معالجة قبل النقل الى الساحل وأي نقل لهذه الموارد الى الساحل بواسطة خط أنابيب، وتشمل أيضا أي عمل تشييد أو اصلاح أو صيانة أو فحص أو أية عملية مشابهة مترتبة على الغرض الرئيسي للاستكشاف والاستغلال.

١٤ - «المشغل» يعني أي شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بالعمليات البحرية كما هي معرفة في الفقرة (١٣) من هذه المادة.

١٥ - المنظمة تعنى المعنى المنصوص عليه في الفقرة (ج) من المادة الأولى من الاتفاقية.

١٦ - «منطقة البروتوكول» تعني جميع أجزاء الجرف القاري للدولة المتعاقدة والتي تقع ضمن المنطقة البحرية المعرفة في الفقرة (أ) من المادة الثانية من الاتفاقية وكذلك أجزاء جرفها القاري المتاخمة للمنطقة البحرية.

١٧ - «مياه الصرف الصحي» تعني:-

- أ) مياه التصريف والفضلات الاخرى الصادرة من أي شكل من أشكال المراحيض أو المياول أو دورات المياه ،
- ب) مياه التصريف من المرافق الطبية كالمستوصفات ووردهات المرضى الصادرة من خلال المغاسل وأحواض الغسيل والمجاري الكائنة في هذه المباني ،
- ج) المياه المستعملة الاخرى عندما تكون ممزوجة بكميات كبيرة من مياه التصريف المعرفة أعلاه.

١٨ - «المنطقة الخاصة» تعني ذلك الجزء من المنطقة البحرية الواقع شمال غرب خط الأتجاه الثابت بين رأس الحد (٣٠ / ٢٢° شمالا - ٤٨ / ٥٩° شرقا) الفاسطة على خطي (٤ / ٢٥° شمالا - ٢٥ / ٦١° شرقا).

المادة الثانية

في تلك الأجزاء من منطقة البروتوكول الواقعة تحت ولايتها، يتعين على الدول المتعاقدة أن تطلب اتخاذ كافة التدابير المناسبة لمنع وتقليل والحد من التلوث البحري الناجم عن العمليات البحرية، أخذاً في الاعتبار أفضل التقنيات المتاحة والمجدية اقتصادياً. وعلى الدول المتعاقدة أن تعمل بصورة منفردة أو مشتركة على اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لمكافحة التلوث البحري الناجم عن العمليات البحرية في أجزاء منطقة البروتوكول الواقعة تحت ولايتها.

ولاتخل هذه الالتزامات بالالتزامات الأكثر تحديداً والمقبولة بموجب هذا البروتوكول.

المادة الثالثة

على كل دولة متعاقدة التأكد من أن أية عملية بحرية في منطقة البروتوكول الواقعة تحت ولايتها، يجب أن تتم بموجب ترخيص يمنح وفقاً لشروط حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية والتي ترى السلطة المختصة في الدولة ضرورة فرضها. وعلى السلطة المختصة في الدولة أن تطلب من المشغل الالتزام بالقوانين والأنظمة المعنية والصادرة بموجب سلطة الدولة، وأن يكون لها صلاحية اتخاذ التدابير الضرورية لضمان تنفيذها.

المادة الرابعة

١ - على كل دولة متعاقدة اتخاذ التدابير التي تضمن مايلي:-
(أ) أن تطلب السلطة المختصة في الدولة قبل الترخيص بأية عملية بحرية يمكن أن تؤدي الى خطر تلوث جسيم في منطقة البروتوكول أو أية منطقة ساحلية مجاورة، تقديم تقييم عن الآثار البيئية المحتملة لتلك العملية وأن لا يشرع بأية عمليات من هذا القبيل الا بعد تقديم بيان عن تلك الآثار. ولا يمنح أي ترخيص الا بعد أن تقتنع السلطة المختصة في الدولة بأن العملية لن تترتب عليها أية مخاطرة غير مقبولة تؤدي الى مثل هذا الضرر في منطقة البروتوكول أو أية منطقة ساحلية مجاورة.

(ب) أن تراعي السلطة المختصة في الدولة القواعد التوجيهية الصادرة عن المنظمة عند اتخاذ القرار بشأن طلب بيان الآثار البيئية وعند تحديد نطاقه.

(ج) أن تقوم السلطة المختصة في الدولة كلما طلبت واستلمت بيان الآثار البيئية برسالة ملخص للآثار البيئية المحتملة المشار إليها في ذلك البيان الى المنظمة وعلى المنظمة في غضون أربعة أيام من استلامها لذلك الملخص ارسال نسخ منه الى جميع الدول المتعاقدة الاخرى، ويتعين على السلطة المختصة في الدولة أن تفسح المجال للدول المتعاقدة الاخرى لتقديم ملاحظاتها اليها عن طريق المنظمة خلال فترة زمنية محددة مع الاخذ بالأعتبار نوع العملية وصفة الاستعجال في اتخاذ القرار.

و يجب عليها أخذ تلك الملاحظات بالاعتبار قبل الترخيص بالعملية المذكورة، وبغض النظر عن الالتزام برسالة الملخص الى المنظمة فان للدولة المتعاقدة الحق في حجب المعلومات التي قد تضر بأمنها الوطني.

٢ - في حالة عدم طلب الدولة المتعاقدة تقييماً للآثار البيئية للعملية البحرية المقترحة، عليها أن تدرس امكانية طلب مسح البيئة البحرية والأحياء المائية الموجودة فيها، وذلك قبل الشروع في العملية المقترحة. و يجب أن تجرى أعمال المسح من قبل أو تحت الإشراف المباشر لجهة مستقلة عن المشغل توافق عليه السلطة المختصة في الدولة.

٣ - يجب أن تتضمن القواعد التوجيهية الخاصة بتقييم الآثار البيئية والتي تصدرها المنظمة، توجيهات بشأن نوع العملية، والظروف التي قد تؤدي الى مخاطر تلوث جسيمة في منطقة البروتوكول أو أية منطقة ساحلية مجاورة.

المادة الخامسة

١ - تسعى كل دولة متعاقدة لضمان عدم تسبب العمليات البحرية الواقعة تحت ولايتها لاية عرقلة لامبرر لها للملاحة المشروعة أو الصيد أو أي نشاط آخر يمارس بموجب اتفاقيات ثنائية أو جماعية أو على أساس القانون الدولي، و ينبغي عند تحديد موقع منشأة مامراعاة خطوط الانابيب والكيبلات القائمة، كما يجب أيضا مراعاة الحاجة لحماية المواقع التي تنطوي على أهمية بيئية وحضارية خاصة.

٢ - تتخذ كل دولة متعاقدة ضمن حدود المنطقة الواقعة تحت ولايتها، الخطوات التي تضمن قيام مشغلي المنشآت البحرية بمسح قاع البحر المجاور لمنشأتهم وازالة أية مخلفات ناتجة عن عملياتهم والتي قد تعرقل الصيد المشروع:—
أ) في حالة خط الانابيب، أو أية معدات أخرى تحت سطح البحر بعد انجاز اعمال التركيب فورا،

ب) في حالة منصات الانتاج بعد ازالتها فوراً،
ج) في اية حالة عندما تطلب السلطة المختصة في الدولة اجراء عمليات المسح والتنظيف بصورة معقولة،

المادة السادسة

على كل دولة متعاقدة اتخاذ جميع التدابير العملية التي تضمن أن كل منشأة بحرية تستخدم في ذلك الجزء من منطقة البروتوكول الواقعة تحت ولايتها حاصلة على اجازة من قبل سلطة اصدار الشهادات أو من ينوب عنها، تؤكد سلامتها وصلاحيته للغرض الذي تستخدم من أجله وذلك لضمان عدم تسببها في حوادث تضر بالبيئة البحرية.

المادة السابعة

على كل دولة متعاقدة اتخاذ جميع التدابير العملية لضمان مايلي:-

١ - أن تتوفر على المنشآت البحرية للمشغلين في جميع الاوقات معدات وآلات في حالة تشغيلية جيدة للتقليل من مخاطر التلوث، ولتسهيل الاستجابة الفورية لمواجهة حالة تلوث طارئة طبقاً للممارسات الجيدة في حقول النفط أو أية صناعة أخرى ذات صلة.

٢ - إن أية معدات أو تجهيزات من هذا القبيل غير مشمولة كجزء من المنشأة لأغراض المادة السادسة يجب أن تخضع مسبقاً للفحص والموافقة من قبل أو نيابة عن السلطة المختصة في الدولة، وكذلك للفحص الدوري طبقاً للممارسات الجيدة في حقول النفط أو أية صناعة أخرى ذات صلة.

٢ - اجراء الفحص الدوري لموانع الانفجار ومعدات السلامة الاخرى من قبل المشغل أو من ينوب عنه، كما يجب اجراء تمارين دورية بشأن تشغيلها طبقا للممارسات الجيدة في حقول النفط أو أية صناعة أخرى ذات صلة.

٤ - أن تكون المنشآت البحرية فوق مستوى سطح البحر مجهزة بالاضواء وأجهزة الانذار الاخرى مصانة وفي حالة تشغيلية جيدة طبقا للممارسات البحرية الدولية، وأن يتم تشغيل هذه الاضواء والاجهزة وفقا للممارسات البحرية الدولية.

٥ - أن يكون جميع الاشخاص العاملين في العمليات البحرية قد تلقوا أو يتلقون التدريب طبقا للممارسة الجيدة في حقول النفط وأن أي شخص يستخدم في منشأة بحرية للمرة الاولى يجب أن يخضع الى دورة تمهيدية و يزود بدليل يحتوي على تعليمات خاصة باجراءات الطوارئ.

المادة الثامنة

- على كل دولة متعاقدة اتخاذ جميع التدابير العملية لضمان مايلي:-
- ١ - عدم بدء أي مشغل للعمل في أية مرحلة من مراحل عملياته البحرية ضمن ولاية الدولة لم يقم بالاتي:-
 - أ) اعداد طوارئ لمواجهة أية حادثة قد تحصل كنتيجة للعمليات والتي من شأنها أن تؤدي الى تلوث جسيم للبيئة البحرية،
 - ب) الحصول على موافقة السلطة المختصة في الدولة على تلك الخطة،
 - ج) اظهاره بشكل مرض لتلك السلطة في الدولة بأن لديه الخبرة والموارد الكافية لوضع خطته موضع التنفيذ بشكل كامل.

٢ - عدم الموافقة على أية خطة للطوارئء مالم يكن بالامكان تنسيقها مع أي خطط طوارئء وطنية أو محلية قائمة وأي خطط أعدت من قبل المركز، ومالم يكن بالامكان الطلب من المشغل المساهمة في أي تمرين يجري لتنفيذ خطط الطوارئء المذكورة.

٣ - يتعين على أي شخص يدير عمليات بحرية أن يعد ترتيبات ويحافظ عليها لضمان أنه عند وقوع حادثة نتيجة لعملياته والتي من شأنها أن تؤدي الى تلوث جسيم للبيئة البحرية، أن يرسل فوراً تقريراً شاملاً عن تلك الحادثة الى سلطة الدولة المعنية لاستلام مثل هذه التقارير.

٤ - أن تكون الوظائف والإصلاحات لكل من الهيئة الصناعية والسلطات الحكومية مفهومه تماماً قبل حدوث تسرب نفطي طارئء ومحددة بوضوح في خطة طوارئء المشغل وفي أي خطط طوارئء وطنية ومحلية.

المادة التاسعة

١ - مع مراعاة الفقرة (٢) أدناه، على كل دولة متعاقدة اتخاذ جميع التدابير العملية لضمان مايلي:-

أ) عدم تفريغ أية تصريفات من غرفة الآلات بمنشأة بحرية الى البحر في ذلك الجزء من منطقة البروتوكول المعتبر «منطقة خاصة» اذا تجاوز محتواها النفطي غير المخفف ١٥ ملغم/ لتر، ولكل دولة متعاقدة أن تفرض حداً أكثر صرامة في أية منطقة تقع ضمن حدود ولايتها.

ب) عدم تفريغ أية تصريفات أخرى من المنشأة البحرية الى البحر الواقعة ضمن منطقة البروتوكول باستثناء ماينتج عن عمليات الحفر، اذا تجاوز محتواها النفطي غير المخفف الحد المقرر حالياً من قبل المنظمة، ويجب أن لايزيد هذا المحتوى النفطي المقرر عن ٤٠ ملغم/ لتر كمعدل في أي شهر تقويمي ولايتجاوز في أي وقت من الاوقات عن ١٠٠ ملغم/ لتر.

ج) يجب أن تكون نقاط تفريغ للمخلفات النفطية تحت مستوى سطح البحر بعمق كاف وحسب الاقتضاء.

د) يجب اتخاذ كافة الاحتياطات الضرورية للتقليل من تسرب النفط الى البحر من النفط والغاز الذي يتم تجميعه أو حرقه أثناء اختبار الآبار.

٢ - يجوز أن تنص التدابير الصادرة طبقاً للفقرة (١) من هذه المادة على أنه لا يخل بمتطلباتها عندما يكون المحتوى النفطي للتفريغ أعلى من التركيزات المسموح بها ان كانت تلك الزيادة ناجمة عن حادث أو أي سبب آخر خارج عن سيطرة المشغل ومستخدميه، وأنهم قد اتخذوا جميع الاحتياطات المعقولة وبذلوا القدر المطلوب من العناية اللازمة لتجنب مثل هذه الزيادة. وكبديل لذلك يمكن توفير حماية ذات تأثير متكافئ.

٣ - على كل دولة متعاقدة ضمان الطلب من المشغل القيام بأعمال مسح للاحوال البيئية بالقرب من منشأته البحرية بصفة دورية أو في مناسبات معينة حسبما تطلبه السلطة المختصة في الدولة كلما اقتضى الامر ذلك، وللدولة نفسها أن تجري أو تكون قد أجرت مثل هذا المسح. وإذا أظهرت نتائج هذا المسح دون سبب واضح اختلافاً كبيراً عن نتائج أحدث مسح قام به المشغلون ومع عدم الاخلال بأي اجراء قانوني آخر، يجوز للدولة أن تحمل المشغل كلفة المسح الذي قامت به.

٤ - على كل دولة متعاقدة اصدار التدابير الضرورية لضمان مايلي:-

أ) عدم استعمال سواحل الحفر ذات القاعدة الزيتية في عمليات الحفر في تلك الاجزاء من منطقة البروتوكول الواقعة تحت ولايتها الا في حالة الموافقة الصريحة من السلطة المختصة في الدولة. ولا تمنح الموافقة مالم تقتنع السلطة بأن استعمال مثل هذا السائل له ما يبرره لظروف استثنائية. وعند استعمال

مثل هذا السائل يجب معالجة فتات الحفر بصورة فعالة لتقليل محتواها النفطي قبل التخلص منها بشكل مناسب، ولايجوز تفريغ مياه التنظيف في أي مكان يمكن أن تنتقل منه للاختلاط مع نفس فتات الحفر، و يجب حسب الاقتضاء أن تكون نقطة تفريغ الفتات على عمق كاف تحت سطح الماء.

- (ب) عدم تفريغ سوائل الحفر ذات القاعدة الزيتية في أي جزء من أجزاء منطقة البروتوكول الواقعة تحت ولايتها.
- (ج) عدم احتواء طين الحفر ذي القاعدة المائية الذي يتم تفريغه من العمليات البحرية على سموم يشكل بقاءها المستمر تهديدا للبيئة بعد التفريغ الاولي لسائل الحفر.

المادة العاشرة

١ - على كل دولة متعاقدة اتخاذ جميع التدابير العملية لضمان مايلي:-

- (أ) حظر التخلص من الآتي في البحر:-
- (١) جميع المواد البلاستيكية وتشمل على سبيل المثال لا الحصر، الحبال الصناعية، وشباك الصيد الصناعية، والاكياس البلاستيكية للقمامة،
- (٢) جميع أنواع القمامة الاخرى بما فيها المنتجات الورقية، والخرق والزجاج، والمعدن، والقوارير، والواني الفخارية، والعوارض الخشبية، ومواد التبطين والتعبئة،
- (ب) وجوب تصريف فضلات الطعام الى البحر في أماكن بعيدة عن اليابسة قدر الامكان على أن لاتقل المسافة في أي حال عن اثني عشر ميلا بحريا من أقرب يابسة،
- (ج) تطبيق المتطلبات الاشد صرامة عندما تكون القمامة مختلطة بتفريغات أخرى تحكمها متطلبات تصريف أو تفريغ مختلفة،

د) عدم تفريغ مياه الصرف الصحي الى منطقة البروتوكول من أية منشأة يعمل عليها بصورة دائمة عشرة أشخاص أو أكثر مالم:-

١) يتم سحقتها وتعقيمها باستخدام نظام موافق عليه من قبل السلطة المختصة في الدولة، وأن يجرى تفريغها عند

مسافة تزيد على أربعة أميال بحرية من أقرب يابسة، أو
٢) يتم تفريغها عند مسافة تزيد على اثني عشر ميلا من أقرب يابسة، أو

٣) يتم تمريرها عبر وحدة معالجة موافق عليها من السلطة المختصة في الدولة.

وعلى أي حال، يجب أن لا ينتج عن التفريغ مواد صلبة عائمة ومرئية أو تغيير في لون المياه المحيطة.

٢ - تقوم كل دولة متعاقدة بتوفير مراكز استقبال في نقاط مناسبة على ساحلها لاستلام النفايات العامة من المنشآت البحرية المأهولة في المنطقة الواقعة تحت ولايتها.

المادة الحادية عشرة

١ - على كل دولة متعاقدة اتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان مايلي:-

أ) وجوب قيام كل مشغل لاية منشأة بحرية باعداد «خطة استعمال المواد الكيميائية» ورفعها الى السلطة المختصة في الدولة لغرض استحصال موافقتها عليها، وله فيما بعد أن يقدم أي طلب لتعديلات على الخطة للموافقة عليها. وفي حالة رغبته في أي وقت باستعمال مادة كيميائية خارج نطاق خطته التي تمت الموافقة عليها وأن هذه المادة الكيميائية من المحتمل أن تتسرب الى البيئة البحرية، فينبغي عليه تبليغ السلطة المختصة في الدولة بذلك، الا أنه في الحالات الطارئة ولنع اصابة الاشخاص أو الضرر الجسيم

بالممتلكات، فلا حاجة للتبليغ المسبق باستعمال المواد الكيميائية.

ب) أن تكون للسلطة المختصة صلاحية منع وتقييد استعمال المادة أو منتج كيميائي وفرض شروط لتخزينها واستعمالها وذلك لاجل حماية البيئة البحرية وعلى السلطة عند ممارستها لتلك الصلاحية مراعاة أية قواعد توجيهية صادرة عن المنظمة.

٢ - تتخذ كل دولة متعاقدة التدابير المناسبة لضمان مراعاة العمليات الزلزالية في منطقة البروتوكول للقواعد التوجيهية الصادرة من المنظمة.

المادة الثانية عشرة

على كل دولة متعاقدة أن تطلب من المشغلين، فيما يخص العمليات البحرية في أي جزء من منطقة البروتوكول الواقع ضمن ولايتها، الالتزام بما يلي:-

- ١ - توفير نظام واف بالتجميع والتصريف الصحيح لكافة المواد والأشياء غير المرغوبة.
- ٢ - اصدار التعليمات الملزمة بشأن استعمالها.
- ٣ - العمل على وضع عقوبات على التصريف غير الصحيح.

المادة الثالثة عشرة

١ - تضمن كل دولة متعاقدة أن تكون للسلطة المختصة في الدولة صلاحية الطلب من مشغل المنشأة البحرية ماييلي:-
(أ) بالنسبة لخط الانابيب:-

- ١) غسل وازالة الملوثات المتبقية من خط الانابيب. و
- ٢) دفن خط الانابيب أو ازالة جزء منه ودفن الاجزاء المتبقية وذلك بغية القضاء على أي خطر في المستقبل المنظور يؤدي الى عرقلة الملاحة أو الصيد مع الاخذ في الاعتبار كافة الظروف المحيطة.

ب) بالنسبة للمنصات وغيرها من الاجهزة والهيكل في قاع البحر: ازالة المنشأة كلياً أو جزئياً وذلك لضمان سلامة الملاحة ومصالح الصيد.

وتتخذ كل دولة متعاقدة جميع التدابير العملية لضمان امتلاك المشغل الموارد الكافية التي تكفل له امكانية الوفاء بأي من مثل هذه المتطلبات.

٢ - عندما تكون للدول المتعاقدة مصلحة مشتركة في أماكن الصيد في منطقة البروتوكول يجب عليها السعي لاعتماد سياسة مشتركة بصدد ازالة المنشآت.

يتعين على الدول المتعاقدة، عندما تقرر في أية حالة وجوب ازالة المنشآت من عدمه، مراعاة أية قواعد توجيهية صادرة من المنظمة. وسواء أزيلت خطوط الانابيب أم لم تزل، فينبغي غسلها لازالة الملوثات المتبقية.

٣ - على الدول المتعاقدة اصدار واتخاذ جميع الخطوات العملية لتنفيذ التدابير التي تضمن أن أية منشأة بحرية كانت وقت استعمالها عائمة على أو بالقرب من سطح البحر، وأن أية معدات تابعة لمنشأة بحرية لن يتم التخلص منها بتركها في قاع الجرف القاري عند زوال الحاجة اليها.

المادة الرابعة عشرة

١ - تطبق على هذا البروتوكول الأحكام الخاصة بالبروتوكولات المنصوص عليها في الاتفاقية.

٢ - تطبق على هذا البروتوكول الاجراءات الخاصة بتعديلات البروتوكولات وملاحقها المعتمدة بموجب المادة العشرين والمادة الحادية والعشرين من الاتفاقية.

٣ - تطبق على هذا البروتوكول القواعد الاجرائية والقواعد المالية المعتمدة بموجب المادة الثانية والعشرين من الاتفاقية والتعديلات الجارية عليها.

المادة الخامسة عشر

١ - يعرض هذا البروتوكول للتوقيع عليه في الكويت من التاسع والعشرين من مارس (اذار) الف وتسعمائة وتسع وثمانين الى السادس والعشرين من يونيو (حزيران) الف وتسعمائة وتسع وثمانين من قبل اية دولة طرف في اتفاقية الكويت الاقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث.

٢ - يخضع هذا البروتوكول للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام من قبل الدول الاطراف في الاتفاقية وتودع وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى حكومة دولة الكويت التي تقوم بمهام دولة الايداع وفقا للمادة الثلاثين من اتفاقية الكويت الاقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث لعام ١٩٧٨.

٣ - يصبح هذا البروتوكول نافذ المفعول من اليوم التسعين الذي يلي تاريخ ايداع خمس على الاقل من وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام للبروتوكول من قبل الدول المشار اليها في الفقرة (٢) من هذه المادة.

واثباتا لذلك، قام الموقعون أدناه والمفوضون رسميا بذلك من قبل حكوماتهم بالتوقيع على هذا البروتوكول.

حرر في الكويت في اليوم التاسع والعشرين من مارس (اذار) من عام الف وتسعمائة وتسعة وثمانين باللغات العربية والانجليزية والفارسية. وجميع هذه النصوص متساوية الحجية.

ARTICLE XV

- 1. This Protocol shall be open for signature in the State of Kuwait from 29 March to 26 June 1989 by any State which is party to the Kuwait Regional Convention for Co-operation on the Protection of the Marine Environment from Pollution.**
- 2. This Protocol shall be subject to ratification, acceptance, approval or accession by the States parties to the Convention. Instruments of ratification, acceptance, approval or accession shall be deposited with the Government of Kuwait which shall assume the functions of the Depository.**
- 3. This Protocol shall enter into force on the ninetieth day following the date of deposit of at least five instruments of ratification, acceptance or approval of, or accession to this Protocol by the States as referred to in paragraph 2 of this Article.**

In WITNESS WHEREOF the undersigned Plenipotentiaries, being duly authorized by their respective Governments, have signed this Protocol.

DONE AT KUWAIT this twenty-ninth day of March, in the year one thousand nine hundred and eighty-nine in the Arabic, English and Persian languages, the texts being equally authentic.

- ii) to bury the pipeline, or remove part and bury the remaining parts thereof, so as to eliminate for the foreseeable future any risk of hindrance to navigation or fishing, taking all circumstances into account.
- b) in the case of platforms and other sea-bed apparatus and structures, to remove the installation in whole or in part to ensure the safety of navigation and in the interests of fishing.

Each Contracting State shall also take all practicable measures to ensure that the operator has sufficient resources to guarantee that any such requirements can be met.

- 2. Where Contracting States have a common interest in fishing grounds in the Protocol Area, they shall endeavour to adopt a common policy on the removal of installations.

In determining any case whether or not installations must be removed, Contracting States shall have regard to any Guidelines issued by the Organization. Whether pipelines are removed or not, they shall be flushed to remove residual pollutants.

- 3. Contracting States shall pass, and take all practicable steps to enforce, measures to ensure that no offshore installation which in use has floated at or near the sea-surface, and no equipment from an offshore installation, shall be deposited on the sea-bed of the continental shelf when it is no longer needed.

ARTICLE XIV

- 1. The provisions of the Convention relating to Protocols shall apply to this Protocol.
- 2. Procedures for amendments to Protocols and their Annexes adopted in accordance with Articles XX and XXI of the Convention shall apply to this Protocol.
- 3. The Rules of Procedure and Financial Rules adopted pursuant to Article XXII of the Convention, and amendments thereto, shall apply to this Protocol.

he wishes to use a chemical outside the scope of his approved Plan, and that chemical may escape into the marine environment, he shall notify the Competent State Authority, except that in case of emergency to prevent the risk of injury to person or extensive damage to property, the notification need not be given prior to the use of the chemical.

- b) The Competent State Authority has a power to prohibit, limit or regulate the use of a chemical or product and to impose conditions on its storage and its use, for the purpose of protecting the marine environment. In exercising that power, the Authority shall have regard to any Guidelines issued by the Organization.
2. Each Contracting State shall take appropriate measures to ensure that seismic operations in the Protocol Area shall take into account the Guidelines issued by the Organization.

ARTICLE XII

Each Contracting State shall require that, for offshore operations in any part of the Protocol Area within its jurisdiction, the operator shall:

1. provide adequate system for collection and proper disposal of all unwanted substances or articles;
2. give proper instructions on their use;
3. endeavour to provide for penalties for improper disposal.

ARTICLE XIII

1. Each Contracting State shall ensure that the Competent State Authority has the power to require the operator of an offshore installation:
 - a) in the case of a pipeline -
 - i) to flush and remove any residual pollutants from the pipeline, and

- ii) all other garbage, including paper products, rags, glass, metal, bottle, crockery, dunnage, lining and packing materials;
- b) Disposal into the sea of food wastes shall be made as far as practicable from land, but in any case not less than 12 nautical miles from the nearest land.
- c) When the garbage is mixed with other discharges having different disposal or discharge requirements the more severe requirements shall apply.
- d) Sewage shall not be discharged into the Protocol Area from an installation permanently manned by ten or more persons unless:
 - i) it has been comminuted and disinfected using a system approved by the Competent State Authority and is discharged at a distance of more than four nautical miles from the nearest land; or
 - ii) it is discharged at a distance of more than twelve nautical miles from the nearest land; or
 - iii) it has passed through a treatment plant approved by the Competent State Authority;and in any case the discharge does not produce visible floating solids or discolouration of the surrounding water.

- 2. Each Contracting State shall provide at convenient points on its coastline, reception facilities for general garbage from manned offshore installations operating in the area of its jurisdiction.

ARTICLE XI

- 1. Each Contracting State shall take all appropriate measures to ensure the following:
 - a) Each operator of an offshore installation shall prepare, and submit for approval by the Competent State Authority, a "Chemical Use Plan". Application for amendments to the Plan may be submitted subsequently and approved. If at any time

The State itself may conduct or have conducted such a survey. If, without apparent reason, the results of that survey show a significant difference from the results of the operator's most recent survey, without prejudice to any other legal action, the State may charge the cost of its own survey to the operator.

4. Each Contracting State shall pass measures necessary to ensure the following:
 - a) Oil-based drilling fluids shall not be used in drilling operations in those parts of the Protocol Area within its jurisdiction except with the express sanction of the Competent State Authority. Such sanction shall not be given unless the Authority is satisfied that the use of such fluid is justified because of exceptional circumstances. If such fluid is used, the drill cuttings shall be effectively treated to minimize their oil content before being appropriately disposed off. Any wash waters shall not be discharged at any place from which they may be carried to mix with the same drill cuttings. The discharge point for the cuttings shall, as appropriate, be well below the surface of the water.
 - b) No oil-based drilling fluid shall be discharged to any parts of the Protocol Area within its jurisdiction.
 - c) Water-based drilling muds discharged from offshore operations must not contain persistent systemic toxins which may continue to pose an environmental threat after the initial drilling fluid discharge.

ARTICLE X

1. Each Contracting State shall take all practicable measures to ensure the following:
 - a) Disposal into the sea of the following is prohibited:
 - i) all plastics, including but not limited to synthetic ropes, synthetic fishing nets and plastic garbage bags;

ARTICLE IX

1. Each Contracting State shall take all practicable measures to ensure, subject to paragraph 2 below, the following:
 - a) In that part of the Protocol Area which is a 'Special Area', no machinery space drainage from an offshore installation shall be discharged into the sea unless the oil content thereof does not exceed 15 mg. per litre whilst undiluted. Any Contracting State may impose a more restrictive level in any area under its jurisdiction.
 - b) No other discharge from an offshore installation into the sea within the Protocol Area, except one derived from drilling operations, shall have an oil content, whilst undiluted, greater than that stipulated for the time being by the Organization. The oil content so stipulated shall not be greater than 40 mg. per litre as an average in any calendar month, and shall not at any time exceed 100 mg. per litre.
 - c) Discharge points for oily wastes shall be well below the surface of the sea as appropriate.
 - d) All necessary precautions shall be taken to minimize losses of oil into the sea from oil and gas collected or flared from well testing.
2. Measures passed in compliance with paragraph 1 of this Article may provide that there is no breach of their requirements if, when the oil content of a discharge is greater than the permitted concentrations, that excess was due to some accident or other cause beyond the control of the operator and his employees, and that they took all reasonable precautions and exercised all due diligence to avoid such excess. Alternatively, a defence of equivalent effect may be provided.
3. Each Contracting State shall ensure that the operator may be required to conduct surveys of environmental conditions in the vicinity of his offshore installation, periodically or on such occasions as the Competent State Authority may reasonably require.

ARTICLE VIII

Each Contracting State shall take all practicable measures to ensure the following:

1. No operator shall start work on any stage of his offshore operations within its jurisdiction until he has:
 - a) prepared a Contingency Plan to deal with any event which may occur as a result of the operations, and which may cause significant pollution to the marine environment;
 - b) had that plan approved by the Competent State Authority;
 - c) shown to the satisfaction of that State authority that he has available to him sufficient expertise and resources to put that Plan fully into operation.
2. No Contingency Plan shall be approved unless it can be co-ordinated with any existing national or local Contingency Plans, and any Plans prepared by the Centre, and unless the operator can be required to participate in any exercise conducted in the implementation of such Contingency Plans.
3. Any person conducting offshore operations shall make and maintain arrangements to ensure that when an event occurs as a result of his operations which may cause significant pollution of the marine environment, a full report of that event is sent immediately to the State authority designated to receive such reports.
4. The respective roles and powers of the industry and the authorities shall be fully understood before an oil spill emergency, and shall be clearly defined in the operator's Contingency Plan, and in any national and local Contingency Plans.

ARTICLE VII

Each Contracting State shall take all practicable measures to ensure the following:

1. Operators shall at all times have available to their offshore installations, in good working order, equipment and devices to minimize the risk of accidental pollution and to facilitate prompt response to a pollution emergency, in accordance with good oilfield or other relevant industry practice.
2. Any such plant or equipment not included as part of an installation for the purposes of Article VI shall be subject to prior examination and approval by or on behalf of the Competent State Authority, and to periodic inspection, in accordance with good oilfield or other relevant industry practice.
3. Blow-out preventers and other safety equipment shall be tested periodically by the operator or on his behalf, and exercises in their operation carried out periodically, in accordance with good oilfield or other relevant industry practice.
4. Offshore installations above sea level shall carry lights and other warning instruments, in accordance with international maritime practice, maintained in good working order, and those lights and instruments shall also be operated in accordance with international maritime practice.
5. All persons engaged in offshore operations shall have had or be given training in accordance with good oilfield practice. Any person employed on an offshore installation for the first time shall undergo an induction course, and shall be given a manual which includes instruction on emergency procedures.

ARTICLE V

1. Each Contracting State shall endeavour to ensure that offshore operations within its jurisdiction shall not cause unjustifiable interference with lawful navigation, fishing or any other activity carried on under a bilateral or multilateral agreement or on the basis of international law, and that in siting an installation, due regard shall be had to existing pipelines and cables. Regard shall also be had to the need for protecting sites of special ecological and cultural interests.

2. Each Contracting State shall take steps to ensure that, within the area of its jurisdiction, operators of offshore installations survey the sea-bed in the vicinity of their installations, and remove any debris resulting from their operations which might interfere with lawful fishing:
 - a) in the case of a pipeline, or other sub-sea apparatus immediately following completion of the work of installation;
 - b) in the case of production platform, immediately following its removal;
 - c) in any case when the Competent State Authority might reasonably require survey and clean-up.

ARTICLE VI

Each Contracting State shall take all practicable measures to ensure that every offshore installation to be used in that part of the Protocol Area within its jurisdiction is certified by a Certifying Authority or its designee that it is safe and fit for the purpose for which it is to be used so as to ensure that it will not cause accidental damage to the marine environment.

- b) In deciding to call for an environmental impact statement, and in-determining its scope, the Competent State Authority shall have regard to the Guidelines issued by the Organization.
- c) Whenever a Competent State Authority has called for and received an environmental impact statement, it shall send to the Organization a summary of the potential environmental effects referred to in that statement. The Organization shall, within four days of its receipt, despatch copies of that summary to all the other Contracting States. The Competent State Authority before granting a licence for the proposed operation, shall allow all other Contracting States to submit representations to it through the Organization within a stated time which shall be reasonable taking into account the type of operation and the urgency of the need for a decision. It shall consider any such representations before licensing the said operation.

Notwithstanding the obligation to send a summary to the Organization, the Contracting State shall have the right to withhold information which might prejudice its national security.

- 2. Whenever a Contracting State does not call for an assessment of the environmental impact of a proposed offshore operation, it shall consider calling for a survey of the marine environment and the aquatic life therein to be made before the start of the proposed operation. The survey is to be carried out by or under the direct supervision of a body independent of the operator and approved by the Competent State Authority.
- 3. The Guidelines on Environmental Impact Assessment to be issued by the Organization shall contain guidance on the type of operation, and the circumstances in which it would cause significant risk of pollution in the Protocol Area or any adjacent coastal area.

ARTICLE II

Contracting States shall require that all appropriate measures are taken to prevent, abate and control marine pollution from offshore operations in those parts of the Protocol Area within their respective jurisdictions taking into account the best available and economically feasible technology. Contracting States acting individually or jointly shall also take all appropriate steps to combat marine pollution from offshore operations within the parts of the Protocol Area under their jurisdiction.

Such obligations shall be without prejudice to the more specific obligations accepted under this Protocol.

ARTICLE III

Each Contracting State shall ensure that in the Protocol Area under its jurisdiction any offshore operation shall be conducted under a licence, which may be granted subject to such conditions for the protection of the marine environment and coastal areas as the Competent State Authority sees fit to impose. The Competent State Authority shall require the operator to comply with relevant laws and regulations issued under the authority of the State, and shall have the power to take such measures as are necessary to enforce compliance therewith.

ARTICLE IV

1. Each Contracting State shall take measures to ensure the following:
 - a) Before licensing any offshore operation which could cause significant risks of pollution in the Protocol Area or any adjacent coastal area, the Competent State Authority shall call for submission of an assessment of the potential environmental effects thereof. No such operation shall commence until a statement of those effects has been submitted, and no licence shall be granted until the Competent State Authority is satisfied that the operation will entail no unacceptable risk of such damage in the Protocol Area or any adjacent coastal area.

13. "Offshore Operations" means any operations conducted in the Protocol Area for the purposes of exploring of oil or natural gas or for the purposes of exploiting those resources, including any treatment before transport to shore and any transport of the same by pipeline to shore. It includes also any work of construction, repair, maintenance, inspection or like operation incidental to the main purpose of exploration or exploitation;
14. "Operator" means any natural or juridical person who undertakes offshore operations as defined under item (13) of Article I of this Protocol;
15. "Organization" shall have the meaning given to it in Article I (c) of the Convention;
16. "Protocol Area" means all parts of the Continental Shelf of a Contracting State which fall within the Sea Area as defined in paragraph (a) of Article II of the Convention and all parts of its Continental Shelf contiguous therewith;
17. "Sewage" means -
 - i) drainage and other waste from any form of toilet, urinal or water closet;
 - ii) drainage from medical premises such as dispensary or sick bay, via wash-basins, wash-tubs and drains located in such premises;
 - iii) other wastewaters when mixed with significant quantities of the drainage defined above;
18. "Special Area" means that part of the Sea Area located north-west of the rhumb line between Ras Al Hadd (22°30'N, 59°48'E) and Ras Al Fasteh (25°04'N, 61°25'E).

6. "Convention" means the Kuwait Regional Convention for Co-operation on the Protection of the Marine Environment from Pollution;
7. "Council" means the organ of the Organization comprised of the Contracting States and established in accordance with Article XVI, paragraph (b) (i) of the Convention;
8. "Garbage" means kitchen and domestic waste, refuse and solid wastes, other than any for which provision is made by any other Article of this Protocol, save for Article XII;
9. "Guidelines" means only guidelines issued by the Organization and any amendments thereto in each case approved by the Council;
10. "Licence" means a licence, permit including work permit, or authorization, formally issued under the authority of a Contracting State for undertaking an offshore operation;
11. "Marine pollution" shall have the meaning given to it in Article I (a) of the Convention;
12. "Offshore Installation" means any structure, plant or vessel, whether floating or fixed to or under the seabed, placed in a location in the Protocol Area (defined in Item 16 in this Article) for the purpose of offshore operations, including any tanker for the time being moored and used for the temporary storage of oil, and including any plant for treating, storing or regaining control of the flow of crude oil;
and
for the purposes of certification under Article VI, an installation includes any integral part of the structure, plant, equipment or vessel, any attached lifting gear or safety mechanism, and any other part or equipment specified by the Contracting State as part of the installation;

ARTICLE I

For the purposes of this Protocol:

1. "Centre" means the Marine Emergency Mutual Aid Centre established under Article III paragraph 1 of the "Protocol concerning Regional Co-operation in Combating Pollution by Oil and other Harmful Substances in Cases of Emergency".
2. "Certifying Authority" means any person or body of persons authorized by the Contracting State to issue a certificate of safety and fitness for purpose;
3. "Chemical Use plan" means a plan drawn up by the operator of an offshore installation which shows -
 - a) the chemicals he intends to use in his operations;
 - b) the purpose or purposes for which he intends to use the chemicals;
 - c) the maximum concentrations of the chemicals he intends to use within any other substances, and maximum amounts he intends to use in any specified period;
 - d) the area within which the chemical may escape into the marine environment;provided that where there is no known danger of a chemical escaping into the marine environment, it need not be included in the plan;
4. "Competent State Authority" means any Government department, Agency or other Authority in the Contracting State designated to exercise the power or discharge the function referred to in this Protocol, with such designation to be formally communicated to the Organization;
5. "Contracting State" means any State which has become a party to this Protocol;

THE CONTRACTING STATES

Being Parties to the Kuwait Regional Convention for Co-operation on the Protection of the Marine Environment from Pollution and to the Protocol concerning Regional Co-operation in Combating Pollution by Oil and other Harmful Substances in Cases of Emergency;

BEING AWARE of the Articles 76, 197 and 208 of the United Nations Convention on the Law of the Sea (1982);

RECOGNIZING the danger posed to the marine environment and to human health by pollution from exploration and exploitation of the Continental Shelf, and the serious problems resulting therefrom in the Sea Area under their national jurisdictions;

CONSCIOUS of the need for further and more particular measures to prevent and control marine pollution from exploration and exploitation of the sea-bed and its subsoil;

BEING MINDFUL of their existing obligations under International Law; and

PROMPTED by the desire to implement Article III, paragraph (b), Article VII, and Article XIX of the Convention;

HAVE AGREED AS FOLLOWS:

**Protocol concerning Marine Pollution
resulting from Exploration and
Exploitation of the Continental Shelf**

بروتکل راجع به الودکی دریائی ناشی از
اکتشاف و استخراج از فلات قاره

دولتهای متعاقد:-

اعضای کنوانسیون منطقه ای کویت برای همکاری در باره حمایت از محیط زیست دریائی در برابر آلودگی و امضاء کنندگان پروتکل همکاری منطقه ای برای مبارزه با آلودگی ناشی از نفت و سایر مواد مضره در موارد اضطراری:

با آگاهی از مواد ۷۶، ۱۹۷، ۲۰۸، کنوانسیون ۱۹۸۲ ملل متحد در مورد حقوق دریاها:

باوقوف بر خطراتی که آلودگی ناشی از اکتشاف و استخراج ازفلات قاره بر محیط زیست دریائی و بهداشت انسان دارد و نیز مشکلات ناشی از آن در منطقه دریائی تحت صلاحیت ملی خود:

با آگاهی از لزوم انجام اقداماتی بیشتر و مشخص تر در جهت پیشگیری و جلوگیری از آلودگی دریائی ناشی از اکتشاف و استخراج بستر و زیر بستر دریا

با توجه به تعهدات موجود خود بموجب حقوق بین الملل، و بمنظور اجرای بند «ب» از ماده ۳، ماده ۷، و ماده ۱۹ کنوانسیون:

بشرح زیر توافق نموده اند:

ماده ۱

ازلحاظ پروتکل حاضر:

۱ - مقصود از «مرکز» مرکز کمکهای متقابل در موارد اضطراری در دریا میباشد که طبق بند ۱ ماده ۳ پروتکل همکاری منطقه ای برای مبارزه با آلودگی ناشی از نفت و سایر مواد مضره در موارد اضطراری «تشکیل گردیده است».

۲ - مقصود از «مرجع گواهی کننده» هر شخص یا مؤسسه ای است که دولت متعاقد اختیار صدور گواهی ایمنی و آمادگی جهت تحقق هدف مورد نظر را به آن داده باشد.

۳ - مقصود از «برنامه استفاده از مواد شیمیائی» برنامه تهیه شده توسط متصدی تاسیسات دریائی است که شامل موارد زیر می باشد:

الف: مواد شیمیائی که متصدی در نظر دارد از آنها در عملیات خود استفاده نماید،

ب: هدف یا هدفهائی که بمنظور تحقق آنها متصدی قصد دارد از آن مواد شیمیائی استفاده کند:

ج: حداکثر غلظت مواد شیمیائی مورد نظر متصدی در هر ماده دیگر و همچنین حداکثر مقداری که متصدی قصد دارد در یک مدت مشخص بکار برد:

د: ناحیه ای که ممکن است مواد شیمیائی از آن ناحیه به محیط دریائی سرایت نماید: چنانچه خطر شناخته شده ای بر اثر سرایت یک ماده شیمیائی به محیط دریائی وجود نداشته باشد نیازی به ذکر ماده مزبور در برنامه متصدی نخواهد بود:

۴ - مقصود از «مرجع ذیصلاح دولتی» هر بخش دولتی، نمایندگی و یا هر مرجع قانونی دیگر در دولت متعاقد است که بمنظور اعمال اختیارات یا انجام وظایفی که در پروتکل به آنها اشاره شده است تعیین گردیده و رسماً «به سازمان اعلام شده باشد».

۵ - مقصود از «دولت متعاقد» هر یک از دولتهای عضو این پروتکل می باشد.

۶ - مقصود از «کنوانسیون» کنوا نسیون منطقه ای کویت برای همکاری در باره حمایت از محیط زیست دریائی آلودگی است.

۷ - مقصود از «شورا» ارکان سازمان و متشکل از دولتهای متعاقد می باشد که طبق بند ب (۱) ماده ۱۶ کنوانسیون تشکیل گردیده است.

۸ - مقصود از «زباله» مواد زائد آشپزخانه و دیگر مصارف خانگی، فضولات و زوائد جامد می باشد که در مواد دیگر این پروتکل، به استثناء ماده ۱۲ پیش بینی شده باشد.

۹- مقصود از «راهنمای کلی» «منحصرا» راهنمای کلی صادر شده توسط سازمان و اصلاحیه های مربوط به آن میباشد که در هر مورد توسط شورا تصویب شده است.

۱۰- مقصود از «پروانه» يك پروانه، مجوز شامل جواز کار یا اجازه برای عهده دار شدن عملیات دریائی میباشد که رسماً «از طرف مرجع ذیصلاح هر دولت متعاقد به این منظور صادر شده باشد.

۱۱- «آلودگی دریائی» همان معنائی را خواهد داشت که در بند «الف» ماده ۱۶ کنوانسیون ذکر شده است.

۱۲- مقصود از «تاسیسات دریائی» هر سازه، دستگاه یا کشتی شناور یا ثابت در کف دریا یا زیر آن است که بمنظور عملیات دریائی در نقطه ای از منطقه پروتکل (تعریف شده در بند ۱۶ این ماده) قرار گرفته و شامل هر نفتکشی است که در زمان معینی مهار شده و برای انبار کردن موقت نفت از آن استفاده میگردد و همچنین شامل هر تاسیساتی است که برای فرآورش، ذخیره سازی و بازیافت کنترل جریان نفت خام بکار گرفته میشود، بمنظور گواهی موضوع ماده ۶، تاسیسات عبارت است از هر جزء لاینفک سازه، دستگاه، تجهیزات یا کشتی، هر وسیله بالابر یا سیستم ایمنی متصل و هر قطعه وسائل دیگر که توسط دولت متعاقد به عنوان جزئی از آن تاسیسات مشخص شده باشد.

۱۳- مقصود از «عملیات دریائی» هرگونه عملیاتی است که در منطقه پروتکل جهت اکتشاف نفت یا گاز طبیعی یا بمنظور بهره برداری از آن منابع، شامل هرگونه فرآورش قبل از انتقال به خشکی و انتقال آن بوسیله خط لوله به خشکی، صورت گیرد. این عملیات همچنین شامل هرگونه فعالیتهای ساخت، تعمیر، نگهداری، بازرسی و دیگر عملیات مشابه خواهد بود که در ارتباط با هدف اصلی اکتشاف و استخراج انجام میشود.

۱۴ - مقصود از «متصدی» هر شخص حقیقی یا حقوقی است که عهده دار عملیات دریائی طبق تعریف بند ۱۲ ماده یک پروتکل میشود.

۱۵ - «سازمان» همان معنائی را خواهد داشت که در بند «ج» از ماده یک کنوانسیون قید شده است.

۱۶ - مقصود از «منطقه پروتوکل» کلیه قسمت‌های فلات قاره هر دولت متعاهد است که در داخل و یا مجاورت منطقه دریائی، طبق تعریف ارائه شده در بند «الف» ماده ۲ کنوانسیون قرار گرفته است.

۱۷ - «فاضلاب» بمعنای.

الف: فضولات و سایر مواد مانده از هرنوع مستراح، آبریزگاه و یا دستشویی.

ب: فاضلاب تاسیسات درمانی، نظیر داروخانه یا بخش درمانی کشتیها که از طریق دستشوئیهها، وانها و یا مخارج موجود در تاسیسات مزبور جریان داشته باشد.

ج: سایر پسماندهائی که با مقادیر قابل ملاحظه‌ای از فاضلاب ذکر شده در بالا مخلوط شده باشد.

میباشد:

۱۸ - مقصود از «منطقه ویژه» آن بخش از منطقه دریائی است که در شمال غرب خط ممتد بین نقطه رأس الحد با مختصات ۲۲ درجه و ۳۰ دقیقه و ۵۹ درجه و ۴۸ دقیقه شرقی و نقطه رأس الفاسته با مختصات ۲۵ درجه و ۴ دقیقه شمالی و ۶۱ درجه و ۲۵ دقیقه شرقی واقع است.

ماده ۲

دولت‌های متعاهد مقرر خواهند داشت که در بخش‌های از منطقه پروتکل که تحت صلاحیت آنها قرار دارد، کلیه اقدامات لازم برای بیشگیری، کاهش و جلوگیری از آلودگی دریا ناشی از عملیات دریائی با در نظر گرفتن بهترین تکنولوژی موجود و قابل توجیه بلحاظ اقتصادی معمول گردد. همچنین دولت‌های متعاهد منفردا «یا

مشترکا» در بخشهایی از منطقه دریائی که در قلمرو صلاحیت آنها واقع است کلیه اقدامات لازم را بمنظور مبارزه با آلودگی دریاناشی از عملیات دریائی بعمل خواهند آورد.

تعهدات مزبور، خللی به تعهدات مشخص تر پذیرفته شده بموجب این پروتکل وارد نخواهد ساخت.

ماده ۳

هر دولت متعاقد، مراقبت خواهد نمود که در منطقه پروتکل تحت صلاحیت آن دولت، هرگونه فعالیت نفتی براساس پروانه ای انجام گیرد که در آن بنا به تشخیص مرجع ذیصلاح دولتی، شروط لازم برای حمایت محیط زیست دریائی ونواحی ساحلی قید شده باشد.

مرجع ذیصلاح دولتی، رعایت قوانین ومقررات مربوطه وضع شده توسط مراجع دولتی را از متصدی خواهد خواست واختیار خواهد داشت که اقدامات لازم را برای ضمانت اجرای آنها بعمل آورد.

ماده ۴

۱ - هر دولت متعاقد، اقدامات لازم را برای تحقق موارد زیر انجام خواهد داد:

الف: قبل از صدور پروانه برای هرگونه عملیات دریائی که ممکن است موجب بروز خطرات قابل ملاحظه آلودگی در منطقه پروتکل یا هر ناحیه ساحلی مجاور آن شود، مرجع ذیصلاح دولتی درخواست خواهد کرد که يك ارزیابی از اثرات بالقوه ناشی از عملیات دریائی بر محیط زیست ارائه گردد. هیچ نوع از عملیات مورد ذکر قبل از ارائه ارزیابی یا دنده آغاز نخواهد شد، وهیچ پروانه ای صادر نخواهد گردید مگر اینکه مرجع ذیصلاح دولتی متقاعد شود که عملیات مورد نظر خطر غیر قابل قبول بروز خسارت در منطقه پروتکل ونواحی ساحلی مجاور آن را در بر نخواهد داشت.

ب: مرجع ذیصلاح دولتی برای تصمیم‌گیری در مورد درخواست اظهارنامه اثرات زیستمحیطی و مشخص نمودن چارچوب آن، راهنماهای کلی را که توسط سازمان تهیه شده است مدنظر قرار خواهد داد.

ج: هرگاه يك مرجع ذیصلاح دولتی درخواست ارائه اظهارنامه اثرات زیستمحیطی نماید و آنرا دریافت کند، خلاصه‌ای از اثرات بالقوه زیست محیطی مندرج در اظهارنامه را به سازمان ارسال خواهد داشت، سازمان ظرف چهار روز پس از دریافت آن، رونوشت خلاصه یا دشته را برای کلیه دولتهای متعاقد ارسال خواهد نمود.

مرجع ذیصلاح دولتی قبل از صدور پروانه برای عملیات پیشنهاد شده به سایر دولتهای متعاقد فرصت خواهد داد که ظرف مدت معینی که با توجه به نوع عملیات و فوریت نیاز برای اتخاذ تصمیم، بصورت معقول در نظر گرفته خواهد شد، در مورد عملیات مزبور، از طریق سازمان، اظهار نظر نمایند مرجع مذکور قبل از صدور پروانه برای عملیات نظرات ارائه شده را مورد توجه قرار خواهد داد.

با وجود تعهد به ارسال خلاصه یا دشته در این بند به سازمان، دولت متعاقد اختیار خواهد داشت از فرستادن اطلاعاتی که افشای آن ممکن است به امنیت ملی کشورش لطمه وارد نماید خودداری کند.

۲- هرگاه يك دولت متعاقد ارائه ارزیابی اثرات زیست محیطی عملیات دریائی پیشنهاد شده را لازم نداند، میبایست يك بررسی از محیط زیست دریائی و زندگی آبزیان را قبل از شروع عملیات پیشنهاد شده مد نظر داشته باشد بررسی مزبور باید توسط هیات مستقل از متصدی و مورد تایید مرجع ذیصلاح دولتی یا تحت سرپرستی مستقیم هیات انجام گیرد.

۳- راهنمای کلی مربوط به ارزیابی اثرات زیست محیطی که توسط سازمان تدوین میشود باید در برگزیده راهنمائی در زمینه نوع عملیات و شرایطی باشد که تحت آن شرایط عملیات ممکن است موجب خطر قابل توجه آلودگی در منطقه پُر و تکل یا هر منطقه ساحلی مجاور آن گردد.

ماده ۵

۱ - هر دولت متعهد باید مراقبت نماید تا عملیات دریائی تحت صلاحیت آن دولت هیچگونه مانع غیر موجهی برای کشتیرانی قانونی، ماهیگیری یا هر فعالیت دیگر که بر اساس معاهدات دوجانبه یا چند جانبه و یا بر مبنای قوانین بین المللی انجام میگیرد ایجاد نکند و در انتخاب محل استقرار تاسیسات توجه لازم به خطوط لوله و کابل‌های موجود معمول گردد. همچنین باید به ضرورت حمایت از مناطق دارای اهمیت اکولوژیکی و فرهنگی و ویژه توجه کافی مبذول گردد.

۲ - هر دولت متعهد تدابیر لازم را بکار خواهد برد تا در منطقه تحت صلاحیت آن دولت متصدیان تاسیسات دریائی، بستردریار در مجاورت تاسیسات خود بازرسی نموده و هرگونه آثار بجای مانده از عملیات آنها که ممکن است مانعی در ماهیگیری قانونی باشد در موارد زیر جمع آوری نمایند:

الف: در مورد خط لوله یا سایر وسائل زیر دریائی بلافاصله پس از اتمام کار نصب.

ب: در مورد سکوی بهره برداری بلافاصله پس از برداشتن آن.

ج: در هر موردی که مرجع ذیصلاح دولتی بازرسی و تمیز کردن را منطقاً «لازم بداند».

ماده ۶

هر دولت متعهد کلیه تدابیر عملی را بکار خواهد برد تا اطمینان حاصل کند که هر یک از تاسیسات دریائی که در منطقه پرتکل تحت صلاحیت آن دولت مورد استفاده قرار میگیرد از لحاظ ایمنی مورد تایید مرجع گواهی کننده یا نماینده مرجع است، و برای مقاصدی که بمنظور تحقق آنها بکار گرفته میشود مناسب بوده، بطوری که اطمینان حاصل شود که به محیط زیست دریائی خسارت غیر مترقبه وارد نخواهد آورد.

ماده ۷

هر دولت متعهد کلیه تدابیر عملی را جهت اطمینان از تحقق موارد زیر معمول خواهد داشت:

۱ - متصدیان در همه اوقات، وسائل و ابزاری را که در شرایط مطلوب کاری باشند در تاسیسات دریائی خود در دسترس خواهند داشت تا خطرات ناشی از آلودگی اتفاقی را طبق روش صحیح میادین نفتی یا هر شیوه صنعتی مربوطه دیگر، به حداقل برسانند و موجبات تسهیل

اقدام سریع در صورت بروز آلودگی اضطراری را فراهم آورند.

۲ - بکارگیری هر دستگاه یا وسیله ای که به عنوان بخشی از تاسیسات موضوع ماده ۶ منظور نشده باشد، مشروط به انجام آزمایش قبلی و تایید مرجع ذیصلاح دولتی یا نماینده وی و همچنین بازرسی دوره ای طبق روش صحیح میادین نفتی یا هر شیوه صنعتی مربوطه دیگر خواهد بود.

۳ - فوران گیرها و سایر وسائل ایمنی طبق روش صحیح میادین نفتی یا هر شیوه صنعتی مربوطه دیگر بصورت دوره ای توسط متصدی یا از طرف وی آزمایش خواهند شد، و تمرینات لازم در مورد کارکرد آنها متناوباً «انجام خواهد گردید».

۴ - تاسیسات دریائی بالای سطح آب باید طبق رویه کشتیرانی بین المللی به چراغ و سایر ابزار اعلام خطر، که در شرایط مطلوب کاری نگهداری شده اند، مجهز باشند و این چراغها و تجهیزات نیز باید طبق عرف کشتیرانی بین المللی مورد استفاده قرار گیرد.

۵ - همه افراد شاغل در عملیات دریائی باید طبق روش صحیح میادین نفتی قبلاً «آموزش دیده باشند و یا به آنها آموزش لازم داده شود. هر فردی که اولین بار برای اشتغال در تاسیسات دریائی استخدام میشود، باید یک دوره آشنا سازی را طی کند و یک دستور العمل حاوی تعلیمات مربوط به روشهای اضطراری نیز باید در اختیار او گذاشته شود.

ماده ۸

هر دولت متعهد کلیه تدابیر عملی را به منظور حصول اطمینان از

تحقق موارد زیر بعمل خواهد آورد:

۱ - در قلمرو صلاحیت آن دولت هیچ متصدی، هیچیک از مراحل عملیات دریائی خود را آغاز نخواهد کرد مگر آنکه:

الف: یک طرح اضطراری جهت مقابله با هرگونه حادثه ای که ممکن است در اثر عملیات صورت پذیرد و منجر به آلودگی قابل ملاحظه ای در محیط زیست دریائی گردد، آماده نموده باشد.

ب: طرح را به تصویب مرجع ذیصلاح دولتی رسانیده باشد.

ج: رضایت مرجع ذیصلاح دولتی را از نظر در اختیار داشتن متخصصین و منابع کافی جهت اجرای کامل طرح تحصیل نموده باشد.

۲ - هیچ طرح اضطراری تصویب نخواهد شد مگر اینکه بایکایک طرحهای اضطراری ملی یا طرحهای محلی موجود و همه طرحهای تهیه شده توسط مرکز هماهنگ شده باشد و بتوان از متصدی خواست که در هر یک از تمرینات انجام شده در زمینه اجرای طرحهای اضطراری مزبور شرکت جوید.

۳ - هر شخص مجری عملیات دریائی، ترتیباتی اتخاذ خواهد نمود تا اطمینان حاصل کند که در صورت بروز حادثه در اثر عملیات او که ممکن است موجب آلودگی قابل ملاحظه ای در محیط زیست دریائی گردد، گزارش کاملی از حادثه مزبور سریعاً برای مرجع ذیصلاح دولتی که برای دریافت اینگونه گزارشها تعیین شده است ارسال گردد.

۴ - قبل از بروز هر مورد اضطراری نشت نفت، نقش و اختیارات خاص صنعت و مراجع ذیصلاح باید مورد شناسائی کامل قرار گرفته و به وضوح در طرح اضطراری متصدی یا هر طرح ملی و محلی تعریف و مشخص شود.

ماده ۹

۱- هر دولت متعاهد بشرط رعایت بند ۲ مشروحه زیر کلیه تدابیر عملی را جهت حصول اطمینان از تحقق موارد زیر بعمل خواهد آورد:

الف: در آن قسمت از منطقه پروتکل که «منطقه ویژه» میباشد هیچ نوع پس آب حاصل از قسمت ماشین آلات تاسیسات دریائی به دریا تخلیه نخواهد شد مگر اینکه میزان نفت موجود در آن بدون اینکه رقیق شده باشد از ۱۵ میلیگرم در لیتر تجاوز ننماید.
هر دولت متعاهد میتواند در هر منطقه ای از قلمرو صلاحیت خود میزان محدود کننده تری را تعیین نماید.

ب: هیچگونه تخلیه دیگری از تاسیسات دریائی بجز تخلیه ناشی از عملیات حفاری، که در حالت رقیق نشده میزان آلودگی نفتی آن بیشتر از مقداری که فعلاً «توسط سازمان قید شده نباشد، در منطقه پروتکل به درون دریا صورت نخواهد گرفت آلودگی نفتی یا دسده نباید بیش از میزان ۴۰ میلیگرم در لیتر بصورت متوسط در هر ماه تقویمی و در هیچ زمانی بیشتر از ۱۰۰ میلیگرم در لیتر باشد.

ج: خروجی تخلیه فاضلابهای آغشته به نفت تا حد ممکن زیر سطح آب دریا خواهد بود.

د: هرگونه تدابیر احتیاطی لازم بمنظور حداقل رساندن سرایت نفت و گاز جمع آوری یا سوخته شده ناشی از آزمایش چاه به دریا، اتخاذ خواهد شد.

۲- ضوابط مصوب موضوع بندیک این ماده ممکن است پیش بینی نماید که هنگامی که میزان نفت موجود در تخلیه بیشتر از مقدار معین توافق شده است ولی این افزایش ناشی از یک حادثه یا علت خارج از اختیار متصدی یا کارکنان بوده است و آنها کلیه پیش بینی ها و مساعی لازم را برای جلوگیری از آن افزایش بکار برده اند، این موضوع نقض آن ضوابط نمیشد. امکان دیگر، پیش بینی اقدامات دفاعی با آثار مشابه خواهد بود.

۳ - هر دولت متعهد مراقبت خواهد نمود تا از متصدی خواسته شود که شرایط زیست محیطی در مجاورت تاسیسات خود را متناوباً با «یا در هر زمانی که مرجع ذیصلاح دولتی مقتضی بداند بازرسی نماید. دولت متعهد نیز ممکن است راساً «بازرسی را انجام دهد یا از دیگران بخواهد که آنرا انجام دهند. در صورتی که نتایج حاصل از بازرسی دولتی بدون دلایل مشهود بصورت قابل ملاحظه با نتایج آخرین بازرسی انجام شده توسط متصدی مغایرت داشته باشد، دولت میتواند باحفظ حقوق خود جهت مبادرت به هرگونه اقدام قانونی دیگر، هزینه های بازرسی خود را از متصدی باز یافت نماید.

۴ - هر دولت متعهد جهت حصول اطمینان از تحقق موارد زیر، اقدامات لازم را انجام خواهد داد:

الف: در عملیات حفاری در بخشهایی از منطقه پروتکل که تحت صلاحیت آن دولت قرار دارند استفاده از سیالات حفاری با پایه نفتی منوط به اخذ مجوز مشخص از مرجع ذیصلاح دولتی خواهد بود. چنین مجوزی صادر نخواهد شد مگر اینکه مرجع مزبور اطمینان حاصل نموده باشد که استفاده از چنین سیالی بلحاظ شرایط استثنائی قابل توجیه میباشد.

در صورتی که مایعات مزبور مورد استفاده قرار گیرند، خرده های حفاری قبل از دفع بنحو مؤثر شستشو خواهند شد تا میزان نفت آنها حداقل برسد. آبهای شستشو دهنده نباید در محلی تخلیه گردند که امکان اختلاط مجدد آنها با خرده های حفاری وجود داشته باشد. محل دفع خرده های حفاری باید برحسب مورد تا حد ممکن زیر سطح آب دریا باشد.

ب: هیچگونه مایع حفاری با پایه نفتی در هیچیک از بخشهای منطقه پروتکل که در قلمرو صلاحیت آن دولت قرار دارند تخلیه نخواهد شد.

ج: کلهای حفاری با پایه آبی تخلیه شده از عملیات دریائی نباید محتوی مواد سمی مقاومی باشد که ممکن است پس از تخلیه اولیه سیالات حفاری که آنها را در خطر زیست محیطی در برداشته باشد.

ماده ۱۰

۱ - هر دولت متعهد کلیه تدابیر عملی را بمنظور حصول اطمینان از تحقق موارد زیر معمول خواهد داشت:

الف: ممانعت از دفع مواد زیر به دریا:

(۱) کلیه مواد پلاستیکی شامل، ولی نه منحصر به، طنا بهای مصنوعی، تورهای ماهیگیری مصنوعی، کیسه های پلاستیکی زباله.
(۲) کلیه زباله های دیگر شامل مواد کاغذی، تکه های پارچه، شیشه فلزات، بطری، ظروف یکبار مصرف آشپزخانه، پوشال و دیگر مواد بسته بندی.

ب: دفع مواد زائد غذائی حتی الامکان بافاصله هرچه بیشتر از خشکی صورت خواهد گرفت. این فاصله در هر حال کمتر از ۱۲ مایل دریائی از نزدیکترین خشکی نخواهد بود.

ج: هنگامیکه زباله بامواد دیگری مخلوط است که تخلیه آنها مستلزم شرایط خاصی است، سخت ترین شرایط اعمال خواهد شد.

د: فاضلاب تاسیساتی که ده نفر یا بیشتر در آن فعالیت دارند به منطقه پروتکل تخلیه نخواهد شد، مگر اینکه:

(۱) با بکارگیری سیستمی که مورد موافقت مرجع ذیصلاح دولتی قرار گرفته باشد، فضولات مبدل به پودر شود و ضد عفونی گردد و در نقطه ای به فاصله بیشتر از چهار مایل دریائی از نزدیکترین خشکی تخلیه شود، یا

(۲) در فاصله بیشتر از ۱۲ مایلی از نزدیکترین خشکی تخلیه گردد، یا
(۳) از یک دستگاه تصفیه مورد تایید مرجع ذیصلاح دولتی عبور نموده باشد. در هر حال مواد تخلیه شده نباید، مواد جامد شناور و قابل روئیت ایجاد کند و موجب تغییر رنگ آب اطراف محل تخلیه گردد.

۲ - هر دولت متعهد در نقاط مناسبی از نوار ساحلی خود تسهیلات دریافت فضولات عمومی مربوط به تاسیسات دریائی راکه در قلمرو حاکمیت وی عمل مینمایند و دارای نیروی انسانی میباشند فراهم خواهد نمود.

ماده ۱۱

۱ - هر دولت متعاقد کلیه تدابیر مقتضی را جهت حصول اطمینان از انجام موارد زیر بعمل خواهد آورد:

الف: هر متصدی تاسیسات دریائی یگ «برنامه استفاده از مواد شیمیائی» تهیه و برای تصویب به مرجع ذیصلاح دولتی ارائه خواهد نمود. درخواست اصلاحیه های برنامه ممکن است متعاقبا «ارائه شود و مورد تصویب قرار گیرد. هنگامیکه متصدی در نظر داشته باشد خارج از چارچوب برنامه مصوب خود، از يك ماده شیمیائی که احتمال سرایت آن به محیط زیست دریائی وجود داشته باشد استفاده نماید مرجع ذیصلاح دولتی را مطلع خواهد نمود. در موارد اضطراری به منظور جلوگیری از بروز صدمه به اشخاص یا خسارت به اموال «استثنائاً» اعلام استفاده از مواد شیمیائی قبل از انجام کار ضرورت نخواهد داشت.

ب: بمنظور حمایت از محیط زیست دریائی مرجع ذیصلاح دولتی اختیار ممنوع کردن، محدود نمودن یا تنظیم نحوه انبار کردن یا استفاده از مواد یا محصولات شیمیائی را دارا مییابد. در مورد اعمال اختیار یاد شده، مرجع مذکور هرگونه راهنمای تهیه شده توسط سازمان و تصویب شده از جانب شورا را مطمح نظر خواهد داشت.

۲ - هر دولت متعاقد تدابیر مقتضی بعمل خواهد آورد تا اطمینان حاصل شود که در اجرای عملیات لرزه نگاری در منطقه پروتکل راهنمای کلی تهیه شده توسط سازمان مورد توجه قرار خواهد گرفت.

ماده ۱۲

هر دولت متعاقد، در عملیات دریائی در هر بخش از منطقه پروتکل تحت صلاحیت آن دولت متصدیان را ملزم به اجرای موارد زیر خواهد نمود:

۱ - تامین سیستم کافی برای جمع آوری و دفع مناسب کلیه اشیاء و مواد نامطلوب.

۲ - ارائه دستور العمل مناسب برای نحوه بکارگیری آن.

۳ - کوشش در پیش بینی پرداخت جریمه در صورت دفع نامناسب.

ماده ۱۳

۱ - هر دولت متعاقد مراقبت خواهد نمود که مرجع ذیصلاح دولتی دارای اختیاراتی باشد که بموجب آن از متصدی تاسیسات دریائی انجام اقدامات زیر را خواستار گردد:

الف: در مورد خط لوله:

(۱) شستشو و برطرف نمودن هر یک از آلوده کننده های باقیمانده از خط لوله.

(۲) دفن کردن خط لوله یا برطرف کردن قسمتی و دفن کردن باقیمانده آن بنحوی که با ملحوظ داشتن کلیه شرایط هرگونه خطر قابل پیش بینی برای دریا نوردی یا ماهیگیری در آینده طرف نگردد.

ب: در مورد سکوها، وسائل دیگر وسازه های مستقر در بستر دریا برداشتن کلیه یا قسمتی از تاسیسات برای حصول اطمینان از ایمنی دریا نوردی و منافع ماهیگیری.

همچنین، دولت متعاقد کلیه اقدامات عملی را جهت حصول اطمینان از اینکه متصدی دارای منابع کافی برای تضمین اجرای موارد مزبور میباشد انجام خواهد داد.

۲ - دولتهای متعاقد در قسمتهائی از منطقه پروتکل که دارای منافع مشترکی در امر ماهیگیری میباشد، کوشش خواهند نمود روش مشترکی را در زمینه جمع آوری تاسیسات مورد تصویب قرار دهند.

در هر مورد تصمیم گیری در زمینه لزوم یا عدم لزوم جمع آوری تاسیسات دولتهای متعهد هرگونه راهنمای کلی تهیه شده توسط سازمان را مورد توجه قرار خواهند داد.

در هر صورت خطوط لوله، برای برطرف نمودن آلوده کننده های باقیمانده، چه جمع آوری شوند یا نشوند، شستشو خواهند شد.

۳ - دولتهای متعاقد کلیه تدابیر عملی لازم را اتخاذ خواهند نمود تا اطمینان حاصل شود که هیچگونه تاسیسات دریائی در حال استفاده در سطح آب دریا یا در نزدیکی آن بصورت شناور قرار نگرفته است

وهیچگونه وسیله ای که نیاز به آن منتفی شده است در بستر دریا در فلات قاره بجای نمانده است.

ماده ۱۴

۱- پروتکل حاضر مشمول مقررات مندرج در کنوا نسیون ناظر بر پروتکل ها خواهد بود.

۲- روشهای تدوین اصلاحیه ها و الحاقیه های پروتکلها، موضوع مواد ۲۰ و ۲۱ کنوانسیون در مورد پروتکل حاضر مجری خواهد بود.

۳- آئین نامه داخلی ومقررات مالی واصلاحیه های آن که برمبنای ماده ۲۲ کنوا نسیون موردتصویب قرار گرفته اند در مورد پروتکل حاضر مجری خواهند بود.

ماده ۱۵

۱- پروتکل حاضر از تاریخ ۲۹ مارس لغایت ۲۶ ژوئن ۱۹۸۹ درکویت برای امضاء هریک از دولتهای عضو کنوانسیون منطقه ای کویت برای همکاری در باره حمایت از محیط زیست دریائی در برابر آلودگی مفتوح خواهد بود.

۲- پروتکل حاضر منوط به تصویب، پذیرش، موافقت یا الحاق دول عضو کنوانسیون خواهد بود. اسناد تصویب پذیرش، موافقت یا الحاق به دولت کویت که عهده دار وظائف دولت امانت دار میباشند، سپرده خواهد شد.

۳- پروتکل حاضر در پایان نودمین روز پس از تاریخ سپردن حداقل پنج سند تصویب یا پذیرش پروتکل، موافقت با آن یا الحاق به آن توسط دولتهای مشروح در بند ۲ این ماده لازم الاجرا خواهد بود. درتایید مراتب فوق نمایندگان تام الاختیار امضاکننده زیر که دارای اختیارات لازم ازسوی دولتهای خود میباشند پروتکل حاضر را امضاء نموده اند.

این پروتکل در تاریخ ۲۹ مارس ۱۹۸۹ در کویت به زبانهای فارسی، عربی وانگلیسی تنظیم وامضاء گردیده است وهرسه متن ازاعتبار واحد برخوردارند.



المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية

REGIONAL ORGANIZATION FOR THE PROTECTION
OF THE MARINE ENVIRONMENT

سازمان منطقه ای حمایت محیط زیست دریایی